اقتصاد

توترات إيران وإسرائيل تربك الجو والبحر

لندن ـ **العربي الجديد**

أربكت التوترات المتصاعدة بين إيران وإسرائيل العديد من خطوط الطيران العالمية التي أعلنت عن تغيير مساراتها بعيدا عن المنطقة، في الوقت الذي يحتدم صراع السفن بعدما استولت قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني على سفينة حاويات تابعة لإسرائيل بالقرب من مضيق هرمز، فيما تتأهب إسرائيل لانتقام إيراني محتمل بسبب غارة في وقت سابق من هذا الشهر على مبنى القنصلية الإيرانية في سورية أسفرت عن مقتل 12 شخصا، من بينهم جنرال بارز في الحرس الثوري. ونصحت دول عدة رعاياها بتجنب السفر إلى بلدان في منطقة الشرق الأوسط، كما قامت شركات طيران بتغيير مسارات رحلاتها لتجنب إيران ودول أخرى، بينما قامت شركات أخرى بتعليق رحلاتها. وحذّرت وزارة خارجية كندا في منشور على حسابها عبر منصة «إكس»، أمس السبت، رعاياها من السفر إلى إسرائيل والضفة الغربية، وفقاً للوضع الأمني المتقلب في المنطقة. كما دعت وزارة الخارجية الإيطالية مواطنيها إلى تجنب السفر غير الضروري إلى منطقة الشرق الأوسط. وأوصت الحكومة الهولندية رعاياها، الجمعة، بتأجيل رحلاتهم العاجلة إلى إسرائيل. كما دعت فرنسا، الجمعة، مواطنيها إلى تجنب السفر إلى إيران ولبنان والأراضي الفلسطينية وإسرائيل. وقالت وزارة الخارجية البولندية، أمس، إنها نصحت في تحديث لتوجيهات السفر بعدم السفر إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية ولبنان.

كذلك نصحت وزارة الخارجية الهندية، الجمعة، رعاياها بعدم السفر إلى إيران وإسرائيل حتى إشعار آخر. ونصحت وزارة الخارجية الروسية مواطنيها بالامتناع عن السفر إلى الشرق الأوسط، خاصة إسرائيل ولبنان والأراضي الفلسطينية. كما نصحت وزارة الخارجية البريطانية مواطنيها بـ«عدم السفر إلى كل أجزاء إسرائيل». في السياق، أعلنت شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا وفرعها النمساوي «أوستريان إيرلاينز» أنهما ستعلقان رحلاتهما من طهران وإليها حتى الخميس المقبل 18 إبريل/ نيسان، وأنهما لن تستخدما المجال الجوي الإيراني، بسبب التوترات في الشرق الأوسط. ولوفتهانزا والخطوط الجوية النمساوية التابعة لها هما الشركتان الغربيتان الوحيدتان اللتان تسيران رحلات دولية إلى طهران، وهي خدمات تقدمها في الأغلب شركات طيران تركية وشرق أوسطية. في السياق، قالت شركة طيران كانتاس الأسترالية، أمس، وفق ما نقلت رويترز، إنها غيرت مسار رحلاتها مؤقتاً بين بيرث ولندن بسبب مخاوف متعلقة بالشرق الأوسط، مع تزايد التوقعات بشن هجوم إيراني على إسرائيل. كذلك نقلت وكالة الأنباء الهولندية «إيه.إن.بي»، أمس، عن متحدث باسم شركة الطيران الهولندية «كيه.إل.إم» قوله إن الشركة قررت وقف تحليق طائراتها في المجالين الجويين لإسرائيل وإيران. وأضافت الشركة، وهي الذراع الهولندية لشركة الخطوط الجوية الفرنسية «إير فرانس . كيه.إل.إم»، أنها اتخذت قرارها في خطوة احترازية. لكن الشركة الهولندية أشارت إلى إنها ستواصل رحلاتها إلى تل أبيب المطلة على ساحل البحر المتوسط. ودخلت إسرائيل منذ الجمعة، في حالة تأهب تحسباً لهجوم من إيران أو حلفائها مع تزايد التحذيرات من رد طهران على مقتل أحد كبار العسكريين في القنصلية الإيرانية في دمشق مطلع الشهر الجاري. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن إنه يتوقع «عاجلاً وليس آجلاً» وقوع هجوم، لكنه حذر طهران من المضي قدماً في ذلك. في الأثناء، استولت قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني على سفينة حاويات تابعة لإسرائيل بالقرب من مضيق هرمز، وفق ما ذكرت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا». كما قالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس، إنه جرى السيطرة على السفنية على بعد 50 ميلاً بحرياً شمال شرقي الفجيرة في الإمارات، بحسب ما نقلت وكالة «رويترز». وترفع السفينة المحتجزة علم البرتغال وتديرها شركة «زودياك» المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي. وقالت «زودياك ماريتايم» إن السفينة المحتجزة تعود لشركة «جورتال شيبينغ» التابعة لزودياك ممولةً وأُجّرت لشركة «إم.إس.سي» على أساس طويل الأجل. وزودياك ميريتايم هي جزء من مجموعة زودياك المملوكة للملياردير الإسرائيلي إيال عوفر.

(Getty)

ولاية ثانية لغورغييفا في صندوق النقد

اختار المجلس التنفيذي لنصدوق النقد الدولي الخبيرة الاقتصادية البلغارية كريستالينا غورغييفا لتتولّى منصب المدير لفترة ثانية مدتها خمس سنوات تبدأ في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأشار الصندوق في بيان له إلى أن غورغييفا التي كانت المرشحة الوحيدة لهذا المنصب، تمكّنت خلال فترة عملها من «التغلب على سلسلة من الصدمات العالمية الكبرى»، وقادت استجابة الصندوق «غير المسبوقة لهذه الصدمات، بما في ذلك الموافقة على تمويل جديد يزيد عن 360 مليار دولار منذ بداية وباء كورونا لـ97 دولة، وتخفيف خدمة الديون لأفقر أعضاء الصندوق وأكثرهم ضعفاً». وتشغل غورغييفا منصب المدير العام لصندوق النقد منذ 2019، وشغلت في 2017 منصب الرئيس التنفيذي للبنك الدولي، كما شغلت في الفترة من 1 فبراير/ شباط 2019 إلى 8 إبريل/ نيسان من ذلك العام، منصب الرئيس المؤقت لمجموعة البنك الدولي.

أسعار النفط والمعادن تطيح آمال خفض الفائدة في أميركا

نيويورك ـ **العربي الجديد**

خيب ارتفاع أسعار النفط والمعادن آمال المستثمرين والمحللين على حد سواء في الولايات المتحدة الأميركية حيال خفض أسعار الفائدة قريباً، بعدما اتجهت الأنظار في الأسابيع الماضية إلى إمكانية تخفيف سياسة التشديد النقدي بحلول منتصف هذا العام. وقام المحللون بتمزيق توقعات أسعار الفائدة حيث أثبت التضخم أنه أكثر عناداً مما توقعه معظمهم وذلك بسبب الضغوط الناجمة عن صعود أسعار الوقود والسلع الأولية، مما يعيد إشعال المخاوف من أن تكاليف الاقتراض ستظل «أعلى لفترة أطول». وفي تحول جذري في المعنويات، تراهن الأسواق الآن على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يخفض سوى ربع نقطة مئوية مرة او مرتين فقط هذا العام. ويقارن ذلك بالتخفيضات الستة أو أكثر المتوقعة من قبل المحللين في يناير/كانون الثاني الماضي والتخفيضات الثلاثة التي توقعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأكثر تحفظاً.

ولكن بعد أن تجاوز معدل التضخم في الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، التوقعات للشهر الثالث على التوالي، يضطر المتداولون ومديرو الصناديق إلى النظر بجدية في افتراضاتهم. وقال جريج بيترز، كبير مسؤولي الاستثمار المشارك في شركة «PGIM Fixed Income» لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس السبت، إن التوقعات الوردية «تم التخلص منها للتو».

وأضاف بيترز: «لقد كانت الأسواق متفائلة للغاية بشأن احتمال خفض أسعار الفائدة»، مشيراً إلى أن المستثمرين «يتصرفون الآن بشكل أكثر عقلانية مما كانوا عليه في بداية العام».

ويتناقض هذا الوضع بشكل صارخ مع شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، عندما أعطى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) أقوى إشارة له حتى الآن بأنه لن يرفع تكاليف الاقتراض مرة أخرى. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، وبعد أن استعد المستثمرون لفترة طويلة من تكاليف الاقتراض المرتفعة التي يمكن أن تضر كلا الأصلين، أثار الحديث عن أن فكرة «الارتفاع لفترة أطول» قد ماتت أخيراً.

لكن سلسلة من بيانات الوظائف الضخمة وتسارع التضخم منذ ذلك الحين قضت على الآمال في أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية العالمية الأخرى بتخفيف السياسة النقدية بسرعة.

أخبار

قيود أميركية على المعادن الروسية

فرضت الولايات المتحدة قيوداً جديدة على تداول الألنيوم والنحاس والنيكل الروسي، في محاولة جديدة للحد من قدرة موسكو على تمويل الحرب التي تشنها على روسيا، وهي خطوة تخاطر بزعزعة أسواق

المعادن العالمية. ستنطبق القواعد الأميركية، التي تقيد استخدام المعادن في البورصات العالمية، على الألنيوم والنحاس والنيكل الروسي المنتج في 13 إبريل/نيسان أو بعده. وتُستثنى المعادن المنتجَة قبل ذلك التاريخ. كما ستحظر الولايات المتحدة الواردات الروسية من المعادن الثلاثة. وستمنع هذه الخطوة البورصات، بما في ذلك بورصة لندن للمعادن، حيث يتم تحديد الأسعار القياسية العالمية، من قبول الألمنيوم أو النحاس أو النيكل الجديد الذي تنتجه روسيا. وتُعد روسيا منتجاً رئيسياً للمعادن الثلاثة، حيث تمثل نحو 6% من إنتاج النيكل العالمي، و5% من الألمنيوم، و4% من النحاس، وفق بيانات بلومبيرغ.

العيد ينعش الإنفاق في تونس

زادت مصاريف رمضان والعيد من عمليات سحب الأموال من البنوك التونسية، حيث كشفت بيانات رسمية للبنك المركزي أن قيمة النقد المسحوب (الكاش) من الأرصدة خلال الفترة الممتدة ما بين 13 مارس/آذار الماضي وإبريل/نيسان الحالي تجاوزت 550 مليون دينار (نحو 177 مليون دولار).

وبحسب المعطيات المنشورة على الموقع الرسمي للمركزي التونسي، أمس السبت، فقد وصلت قيمة الأوراق النقدية والعملات المتداولة إلى 21,8 مليار دينار، مسجلة رقماً قياسياً جديداً في حجم النقد المتداول، بينما كانت قبل شهر في حدود 21,2 مليار دينار.

وقفز تداول «الكاش» بشكل كبير منذ النصف الثاني من العام الماضي، بعدما تجاوز 20 مليار دينار لأول مرة في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، وسط توقعات بأن يتواصل النسق التصاعدي للتداول النقدي، مع سحب الحكومة 7 مليارات دينار مباشرة من رصيد البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة.

مليار يورو من أوروبا لمصر

يعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مالي إلى مصر بقيمة مليار يورو، لمساعدتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأشار بيان صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، وفقا لوكالة الأناضول، إلى أن الوضع المالي لمصر تدهور مؤخرا.

وكشف عن موافقة المجلس على تخصيص مليار يورو من المساعدات المالية لها. وأضاف البيان، أنه «سيتم توفير موارد مالية إضافية لمصر بقيمة 4 مليارات يورو في الفترة 2024-2027».

مال وناس

سنوات تقشف جديدة في تونس... كبح الاستيراد ولا توظيف

تواصل تونس سياسة التقشف، إذ ارسلت الحكومة توجيهات للوزارات تقضي بغلق باب التوظيف الحكومي وكبح الاستيراد وترشيد دعم المواد الاساسية، في استمرار للنهج المتبع منذ ست سنوات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كشفت حكومة تونس عن الخطوط العريضة لموازنة العام القادم، ضمن وثيقة توجيهية أرسلتها إلى الوزارات تضمنت توصيات بشأن ضبط النفقات لعام 2025 لخفض عجز الموازنة، والحد في الوقت نفسه من الاستدانة والتعويل على الموارد الداخلية. وتنوي الحكومة وفق الوثيقة مواصلة التحكم في كتلة الأجور والتحكم في الدعم وتحديد نفقات الاستثمار بناء على ضوء التنفيذ الفعلي للمشاريع. ووفق الوثيقة التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، فإن الحكومة تستهدف خفض عجز الموازنة إلى ما دون 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي قدّرتها الحكومة للعام الجاري.

وبحسب النوايا المفصح عنها نتجة حكومة أحمد الحشاني إلى مواصلة ذات السياسات التقشفية التي اعتمدتها الحكومات السابقة، عبر مواصلة غلق باب التوظيف في القطاع الحكومي وكبح الاستيراد إلى جانب ترشيد دعم المواد الأساسية. ومنذ أكثر من ست سنوات تعتمد تونس سياسات تقشفية في إطار خطة للإصلاح الاقتصادي، غير أن البلاد لم تتمكن من استعادة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات عجز الموازنة. وخلال عام 2023 لم تتجاوز نسبة النمو المعلنة 0,4% في العام بأكمله، كما صعدت البطالة إلى 16,4% خلال الربع الأخير (أكتوبر/تشرين الأول إلى نهاية ديسمبر/كانون الأول). ويرى أستاذ الاقتصاد في الجامعة التونسية رضا الشكندالي، أن وثيقة التوجيهات الحكومية تكرّس رؤية السلطة على المدى المتوسط، مشيرا إلى أنها لا تبتعد عما يطالب به صندوق النقد الدولي. وقال الشكندالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن رؤية الحكومة لموازنة 2025 لم تختلف عن رؤيتها لموازنات الأعوام السابقة، معتبرا أن الانكماش الذي ضرب الاقتصاد التونسي كان جراء خيارات خاطئة توجهت نحو خيار تسديد الديون الخارجية على حساب تزويد السوق بالمواد الأساسية، خاصة المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج. وينعكس التقشف سلباً على معيشة التونسيين الذين يضطرون يومياً للبحث عن المواد التموينية المفقودة من السوق، فضلاً عن نقص الدواء وتراجع الخدمات العامة، ولا سيما النقل والصحة والتعليم. وخلال عام 2023 تراجع عجز الميزان التجاري للبلاد بنسبة 32,4% إلى 17 مليار دينار (5,4 مليارات دولار) مقارنة مع 25,2 مليار دينار (8,1 مليارات دولار) في 2022، وهو ما تعتبره السلطات نجاحاً ودافعاً إلى المزيد من خفض نفقات الاستيراد خلال العام الجاري.

لكن الخبير رضا الشكندالي قال إن ما تراه السلطات إنجازاً، لم يكن في الحقيقة كذلك، مؤكدا أن تحسن عجز الميزان التجاري لم يكن من خلال تطور في الصادرات، بل بسبب تقشف على مستوى واردات المواد الأولية ونصف المصنعة والمواد الأساسية.

%16,4

لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي خلال العام الماضي 0,4%، كما صعدت نسبة البطالة إلى 16,4% خلال الربع الاخير من العام (أكتوبر/تشرين الاول إلى نهاية ديسمبر/كانون الاول)، وفق البيانات الرسمية.

وهو ما أضر بالاقتصاد الوطني وأحدث انكماشاً اقتصادياً وفقدان المواد الأساسية من السوق. وأشار إلى أن هبوط النمو الاقتصادي إلى 0,4% مقابل تقديرات بـ1,8% أفقد ميزانية الدولة أكثر من ملياري دينار (643 مليون دولار) كما لم يساعد المنحى التنازلي للتضخم على كبح الأسعار التي واصلت ارتفاعها الجنوني، خاصة على مستوى المواد الغذائية الضرورية والأدوية، وفق قوله. وغالبا ما واجهت سلطات تونس انتقادات بسبب تنفيذ سياسات تقشفية ضمن خطة إصلاح اقتصادي دون بلوغ الأهداف المرجوّة، كما لم تتوصل البلاد إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي يفضي إلى حصولها على تمويلات بقيمة 1,9 مليار دولار.

ويرى الخبير الاقتصادي ووزير التجارة الأسبق محسن حسن، أن تواصل السياسات التقشفية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة بغاية التحكم في كتلة الأجور ثبت فشلها، في ظل مستويات ضعيفة من النمو وتواصل ارتفاع مستويات البطالة. وقال حسن لـ«العربي الجديد» إن زيادة نسب النمو العام وأستعادة الأنشطة الاقتصادية المهمة وتحريك الاستثمار، هي الأدوات الوحيدة القادرة على استيعاب كتلة أجور عالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وأكد المتحدث أن من أكبر المخاطر التي تهدد البلاد هو تردي مناخ الاستثمار وتراجع جاذبية تونس في مجال الأعمال، مشيرا إلى أن تحريك النمو يحتاج إلى دفع جديد لكل القطاعات المهمة. وأكد أن استمرار الانكماش الاقتصادي سيكون له تبعات اجتماعية كبيرة بسبب زيادة نسبة البطالة. واعتبر أن سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومات السابقة أثبتت فشلها ولم تمكن من زيادة النمو ولا خلق الوظائف. وشدد على ضرورة اعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية تقوم على الإنفاق العمومي، من أجل إنعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة للحد من نسب البطالة والفقر.

ويدعم الرئيس التونسي قيس سعيد فكرة التعويل على الذات والحد من الاقتراض الخارجي، كما يرفض تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي التي تمسّ بالسلم المجتمعي. وفي المقابل، لجأت الحكومة في فبراير/شباط الماضي إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي التونسي وسحب 7 مليارات دينار (2,25 مليار دولار) في شكل تمويل مباشر للخزينة.

كبح الاستيراد تسبب في نقص العديد من السلع الاساسية بالاسواق (فرانس برس)

الجزائر

«المركزي» يلوذ بالقضاء

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تعدّت الديون المستحقة للبنوك لدى الجزائريين الخطوط الحمراء، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سيولة خلّفتها الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية في أوكرانيا والتي لا تزال ارتداداتها حاضرة، ما جعل البنوك تتحرك لاسترجاع ما يمكن من أموال بقوة القانون. وذكر مصدر في البنك المركزي الجزائري لـ«العربي الجديد» أن ديون البنوك غير المسترجعة بلغت حوالي 90 مليار دولار، بما يمثل 21% من مجمل القروض الممنوحة في العشرين عاماً الأخيرة. وأكد المصدر الذي فضّل عدم ذكر اسمه أن «المركزي الجزائري راسل البنوك العمومية والخاصة لمباشرة عملية تحصيل الديون العالقة لدى المدينين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين (شركات)، وذلك بالاستعانة بالقضاء، بعدما استنفدت البنوك طرق التحصيل الودية التي لم تفِ بالغرض»، مضيفاً أن «البنك المركزي أمر البنوك العمومية أيضاً بتحويل ملفات القروض الكبيرة إلى مصالحة لمتابعتها مركزياً». ويمنح القانون الجزائري للبنوك هامشاً من الحركة في ما يتعلق بتحصيل الديون المترتبة على القروض، إذ جعل الملفّ خاضعاً لمبدأ «التفاهم» الودي قبل أن ينتقل الملف إلى مرحلة «التحصيل عن طريق القضاء».

وفي السياق يوضّح المحامي المختص في المنازعات التجارية عبد الله حماني أنه «بعد استلام الزبون (المقترض) رسالة التذكير بوصول موعد الاستحقاق وعدم تسديده القسط يقوم البنك أولاً بإرسال الإخطار الأول بعد يوم واحد يمهل المدين 15 يوماً لدفع الأقساط مع دفع غرامة مالية عن التأخير، وفي حالة عدم الاستجابة يقوم البنك بإرسال إخطار ثان، لينتقل الملف وفق القانون التجاري الجزائري إلى القضاء».

ويشير حماني، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «في حالة عدم استجابة المدين للإخطار الثاني يقوم البنك بتحرير محضر معاينة ليرى سبب عدم دفع القرض فإذا كان السبب هو التهرب العمدي يقوم البنك بتكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل، وإذا كان المدين مفلساً يتم الحجز على ممتلكاته، وكذلك الضمانات التي قدمها عن طلب القرض البنكي عن طريق استصدار أمر لدى رئيس المحكمة وتحمل المدين مصاريف الدعوة». ويضيف أنه «يمكن للمدين المتابع قضائياً أن يطلب إعادة جدولة الدين، وإذا لم يطلب يقوم البنك ببيع ممتلكات الزبون في المزاد العلني وإذا لم تغطِ قيمة الممتلكات قيمة القرض يصدر القاضي أمراً بسجن المدين مع إرغامه على دفع القرض بأي وسيلة». إلا أن المتابعين للشأن المصرفي في الجزائر يرون أن مسألة تحصيل الديون، خاصة الكبيرة منها، تبقى مرهونة بمتغيرات أخرى غير الإطار القانوني. فحسب وزير الصناعة السابق والخبير الاقتصادي فرحات آيت علي فإن «تحصيل الديون البنكية المترتبة على القروض تبقى مرهونة بمدى وجود نية سياسية لفعل ذلك، حيث تكون النية السياسية المحرك لآلة القضائية، فكثيراً من القروض الضخمة بقيت غير محصلة، خاصة لدى البنوك العمومية، وذلك لأن المقترض يكون من رجال الأعمال النافذين أو المقربين من دائرة الحكم في البلاد، وإلا كيف نفسّر حجم القروض غير المحصلة الذي يستحيل أن يكون كله قروضاً صغيرة». وأضاف آيت علي لـ«العربي الجديد» أن «القانون هو نفسه منذ سنوات، ولماذا لم يُطبّق إلا اليوم، وهل سيُطبق على جميع المقترضين الذين تهربوا من دفع الديون البنكية المستحقة في حقهم، أظن أن مصداقية البنك المركزي ومن ورائه البنوك العمومية خاصة والقضاء أيضاً اليوم هي على المحك في هذا الملف».

كان البنك المركزي قد اضطر للتدخل في العديد من المرات في السوق المصرفية في البلاد، خلال السنوات الماضية، بعد تفاقم الأزمة المالية وما ترتب عليها من نقص في السيولة، التي تفاقمت مع الجائحة الصحية بين 2020 و2022، إذ دفع نحو مراجعة سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة التي هوت من 12% نهاية 2019 إلى 1% نهاية 2022، بهدف توفير السيولة المطلوبة للأسواق.

الديون غير المسترجعة تعادل خُمس إجمالي القروض (فرانس برس)

أخبار العرب

تراجع الصادرات الصناعية الأردنية

تراجعت صادرات غرفة صناعة عمّان، خلال الربع الأول من العام الجاري، إلى 1,776 مليار دينار (2,486 مليار دولار)، مقابل 1,813 مليار دينار للفترة نفسها من العام الماضي 2023. وحسب معطيات إحصائية، أوردتها وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس السبت، سجلت صادرات خمسة قطاعات ارتفاعاً، فيما انخفضت الباقية بنسبة تراوحت بين 1% لقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، و48% لقطاع الصناعات التعدينية. واستحوذت الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند على أكثر من نصف صادرات غرفة صناعة عمّان خلال الربع الأول من العام (من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار)، مسجلة ما قيمته 1,261 مليون دينار.

وزادت صادرات الغرفة للولايات المتحدة بنسبة 128%، لتصل إلى نحو 638 مليون دينار مقابل 279 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي. كذلك نمت الصادرات إلى السعودية بنسبة 3% إلى نحو 209 ملايين دينار، مقابل 203 ملايين دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

في المقابل، سجلت صادرات الغرفة إلى الهند انخفاضاً بنسبة 57%، متراجعة إلى نحو 138 مليون دينار، مقابل 321 مليون دينار للفترة نفسها من 2023.

ارتفاع صادرات تونس إلى مصر

ارتفعت صادرات تونس إلى مصر بنسبة 19,4% خلال الربع الأول من العام الجاري. وتعد مصر ثاني دولة بعد الجزائر بلغت صادراتها 49,7% خلال نفس الفترة، وفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء، التونسي. وتراجعت صادرات في المقابل تونس مع كل من ليبيا بنحو 35,1%، والمغرب بنسبة 19,6%. وأشار المعهد في تقريره عن التجارة الخارجية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، أمس السبت، إلى ارتفاع الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 71,3% من إجمالي الصادرات بنسبة 2,9%. وأرجع ذلك إلى زيادة الصادرات إلى العديد من الشركاء الأوروبيين، مثل إيطاليا بنحو 8,4% وإسبانيا 49,9%. وبلجيكا 7,7%، في المقابل، تراجعت مع فرنسا 1,5%، وألمانيا 0,2%.

تقارير عربية

مالية

عجز كبير في موازنة العراق... وتأخر مشاريع حكومية

بغداد ـ **أحمد عبد**

تواجه الحكومة العراقية انتقادات من مختلف التيارات السياسية واللجان المختصة في البرلمان، بسبب تأخر إرسال جداول الموازنة العامة للدولة لهذا عام 2024، في وقت تقدر الحكومة العجز المالي بنحو 80 تريليون دينار (60,6 مليار دولار)، من إجمالي الموازنة البالغة قيمتها نحو 228 تريليون دينار. وتبلغ نسبة الارتفاع في النفقات العامة الفعلية للدولة بحدود 22% في حين انخفضت الإيرادات العامة بحوالي 26 تريليون دينار، بنسبة بلغت 19%، ما ينعكس على نسبة العجز المقدرة، وفق ما أكد وزير التخطيط، محمد تميم، في تصريحات صحافية، في وقت سابق من إبريل/ نيسان الجاري، مشيراً إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه الحكومة في إدارة الأمور المالية والاقتصادية بشكل فعال. وشدد على أنه يجرى العمل على تقديم جداول الموازنة هذا العام في أسرع وقت ممكن، لتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن تأخر ذلك. في الوقت الذي قال فيه المتحدث باسم الحكومة باسم العوادي إن مجلس الوزراء سيصادق على جداول الموازنة خلال أسبوعين، وإن الرواتب مؤمنة بشكل كامل لمدة عام وتبلغ قيمتها 69 تريليون دينار.

الحكومة تقدّر العجز المالي في 2024 بنحو 60,6 مليار دولار

لكن عضو اللجنة المالية النيابية، معين الكاظمي، حمل الحكومة مسؤولية تأخير الموازنة، مشيراً إلى أن الكثير من المشاريع قد توقفت بسبب عدم إطلاق التخصيصات المالية، وأن هناك توجهاً برلمانياً لاستضافة رئيس الوزراء ومسؤولي وزارة المالية والجهات المعنية في البرلمان لمناقشة أسباب التأخير. وأوضح الكاظمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن مجلس الوزراء وضع اللمسات الأخيرة على الموازنة، ومن المتوقع إرسالها إلى البرلمان للتصويت عليها بعد عطلة عيد الفطر المبارك.

وكشف الكاظمي عن وجود زيادات في متطلبات الرواتب وصلت إلى 8,5 تريليونات دينار شهرياً، مما أدى إلى زيادة حجم الموازنة إلى 228 تريليون دينار، وأن مشاريع وزارتي الصحة والتربية توقفت بسبب تأخر إقرار الموازنة. ودعا إلى ضرورة الإسراع في إرسال جداول الموازنة إلى البرلمان، من أجل صرف المخصصات المالية التي يجب ألا تتأثر بتأخير الجداول. وأكدت اللجنة المالية في البرلمان أن تأخير الموازنة يتعلق بسقف العجز المالي الكبير. وقال عضو اللجنة المالية، عدي عواد، إن تعديل قانون الموازنة معطل بسبب ارتفاع سقف العجز الإجمالي في الموازنة حيث وصل إلى أكثر من 80 تريليون دينار، لذلك ذهبت التوجهات لتخفيض الإنفاق العام.

وأضاف عواد لـ«العربي الجديد» أن سقف المشاريع في العام الجاري سيكون أقل من عام 2023 تقريباً، وبالتالي يمنع إدراج أي مشروع جديد في الموازنة والاكتفاء بالمشاريع المستمرة، وهذا سيحرم الكثير من المحافظات من المشاريع الجديدة بسبب العجز المالي وعدم تحقق الإيرادات المالية غير النفطية. وأشار إلى أن جداول وبنود الموازنة غير ثابتة لأن أسعار النفط والموارد المالية متذبذبة، وأعداد الموظفين والمتقاعدين في تزايد، فضلاً عن استحداث درجات وظيفية جديدة، مما يدعو للقلق، وينذر بكارثة اقتصادية كبيرة. وأكد أنه لا يوجد موعد محدد لإرسال الموازنة إلى مجلس النواب، بسبب عدم وجود حلول للعجز المالي، متوقعاً «أن يقوم مجلس الوزراء بإرسال الموازنة الى البرلمان بعد عطلة العيد». وبيّن أن إقرار موازنة ثلاثية في العام الماضي أعطى الصلاحية للحكومة لصرف موازنة 2023، أما موازنتا 2024 و2025 فيجب أن يراجعهما البرلمان لأنّ بعض المشاريع انتهت في العام الماضي، وهناك متغيرات مالية تتعلق بإيرادات الدولة ومخرجاتها.

وأكد الباحث الاقتصادي علي العامري أن الديون الخارجية والداخلية وارتفاع النفقات التشغيلية ضمن جداول الموازنة فاقم من نسبة العجز، وشكل خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني العراقي. وأضاف العامري لـ«العربي الجديد» أن الصراعات السياسية والتنافس على تحقيق المكاسب المالية من الموازنة تعتبر سبباً رئيساً لتأخر إقرارها، والإسراع في إقرارها في البرلمان يعتمد على التوافقات الحزبية والسياسية. وبيّن أن الحكومة لم تستثمر فرصة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات المالية العائدة منها في تخصيص جزء مالي لسداد الديون وخفض تأثيرها من أجل الحد من ارتفاع مستويات الديون المترتبة على ذمة العراق.

وأشار إلى أن التعيينات التي وصلت إلى عشرات الآلاف دون تخطيط حقيقي ستكون عبئاً على الدولة، ولا يمكن الاستمرار في دفع الرواتب مع أي انخفاض محتمل لأسعار بيع النفط في الأسواق العالمية. وأفاد العامري بأن ارتفاع مستويات العجز سوف يستنزف موارد الدولة المالية ويقيد الفرص المتاحة لتنمية المستدامة، ويعرض البلد لأزمة مديونية لا يمكن التخلص منها ما لم يتم تجاوزها من خلال الاستثمار الأمثل لموارد الدولة، والحد من مستويات الإنفاق الحكومي. وشدّد على أهمية فتح مجالات جديدة للاستثمار وتعديد مصادر الدخل العام للدولة العراقية من أجل تجاوز أزمة مالية واقتصادية كبيرة قد تكلف العراق الكثير من الخسائر على المستوى الداخلي والخارجي.

تفاقم العجز المالي يأتي رغم ثروات النفط (فرانس برس)

نمو الائتمان في عُمان

أظهرت بيانات رسمية، استمرار نمو الائتمان في سلطنة عُمان، إذ ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من البنوك التجارية التقليدية بنسبة 1,8% على أساس سنوي في يناير/ كانون الثاني الماضي.

وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، إلى نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بنسبة 2,6% إلى 20,1 مليار ريال (52,26 مليار دولار). وعلى صعيد الودائع سجل إجماليها زيادة بنسبة 12,3% ليبلغ 24,1 مليار ريال. ونمت الودائع الحكومية 0,3% إلى نحو 5,2 مليارات ريال، في حين قفزت ودائع مؤسسات القطاع العام 60% إلى 2,3 مليار ريال، وصعدت ودائع القطاع الخاص 10,5% إلى 15,9 مليار ريال، مشكّلة 66% من إجمالي الودائع.

اليمن

مصانع الأغذية تعاني من الإغراق

صنعاء ـ **محمد راجح**

تعاني مصانع الأغذية في اليمن من إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة من قبل طبقة التجار الجدد التي تشكلت في السنوات الأخيرة، والتي يقول محللون إنها لقيت دعماً من السلطات في الوقت الذي مزّق الصراع البلاد منذ نحو تسع سنوات.

ويشكو المصنعون من ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة منافسة المنتج المحلي للسلع المستوردة، لاسيما مع المنتجات المهربة. وباتت السلطات في صنعاء تدرك تداعيات استمرار هذا الأمر، الأمر الذي دعاها إلى دراسة العديد من الخيارات والمقترحات والبرامج والخطط لإنعاش الصناعات الغذائية، وفق مسؤولين في القطاع الخاص. وقال عادل الخولاني، مدير قطاع الصناعة في الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إن وضعية الصناعات الغذائية المحلية تتطلب البحث عن حلول فاعلة لدعمها وتطوير قدراتها التنافسية في الأسواق في ظل ما تشهده من إغراق واسع للمنتجات المستوردة، لذا يتم التعويل على القطاع الزراعي للقيام بهذه المهمة وتوفير احتياجات الأسواق المحلية والقطاعات الصناعية اليمنية من المواد الأولية.

واستعرض اجتماع مشترك عقده فاعلون في القطاع الخاص ومسؤولون في صنعاء، مطلع إبريل/نيسان الجاري، إعادة تشغيل مجمع عام للصناعات الغذائية وخطط توسيع إنتاج البقوليات وغيرها من المنتجات. كما تم التأكيد على الأهمية الاقتصادية لبدء مصانع العصائر والمواد الغذائية باستخدام المواد الخام المحلية، وما تعكسه من أثر إيجابي في الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، وبما يسهم في خلق فرص عمل إضافية ويعزز الاقتصاد الوطني. لكن الباحث الاقتصادي عبدالكريم السفياني قال، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «الإغراق جزء من السياسات المشبوهة التي تمارسها بعض الجهات المستفيدة من السلطات الحاكمة في اليمن، في إطار مساعيها لإحلال وفرض الاقتصاد الموازي الخاص بها، إذ تسعى هذه السلطات إلى دعم ومساندة مجموعة من التجار المحسوبين عليها والموالين لها على حساب الإخلال بالمنافسة في السوق المحلي، وتأثير ذلك على رأس المال الوطني الذي يواجه سياسات مجحفة تعمل على استنزافه وإنهاكه بشكل كبير». ويعد قطاع الصناعة أحد أهم المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي في اليمن، كونه من أهم القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل والحد من البطالة، كما يمثل ركيزة أساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الدخل.

وقال محمد قحطان، أستاذ الاقتصاد في جامعة تعز لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع تكاليف الإنتاج أضعف القدرة التنافسية لمنتجات القطاع الصناعي اليمني أمام المنتجات المستوردة، إذ أن السوق اليمنية مفتوحة لكافة الواردات دون أي ضوابط، فضلا عن تنامي التهريب وسط انهيار الدولة وضعف القدرات الأمنية الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة. وأضاف قحطان أن: «لا أمل في مواجهة مشاكل الإنتاج طالما أن الصراع مستمر والبلد مهددة بالمزيد من التدهور والتقسيم». وأشار إلى أن الصناعات التحويلية تلعب دوراً محدوداً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل ومواجهة البطالة، حيث شهد هذا القطاع تدهوراً كبيراً مع استمرار الحرب وتعاظم حالة الركود التضخمي الذي تعاني منه الأنشطة الاقتصادية، ومن أهمها النشاط الصناعي. في السياق، يستخدم اليمن أقل من نصف أراضيه الصالحة للزراعة لإنتاج الغذاء، بالرغم من أن 34% من أراضيه تُعد أراضي زراعية، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الأراضي عبارة عن مراعٍ، في حين لا يزيد إجمالي الأراضي المستصلحة للزراعة على 3%.

ومع ارتفاع الأصوات التي تدعو إلى توحيد جهود الجميع للانتقال نحو الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية خصوصاً الزراعية، يشدد خبراء في القطاع الخاص ومسؤولون على أهمية إعداد دراسات بشأن مستوى تغطية احتياجات مصانع الأغذية من المواد الخام المحلية مع الحفاظ على مستوى الصادرات الزراعية وما تمثله من أهمية للاقتصاد الوطني.

وقال أحمد حسن الطيار، مدير الاتصال والإعلام في الغرفة التجارية والصناعية المركزية في أمانة صنعاء لـ«العربي الجديد»، إن هناك مصانع تابعة للقطاع الخاص وأخرى تابعة للقطاع الحكومي العام، إذ أن هناك توجها لإعادة إحياء المصانع الغذائية العامة المتعثرة بهدف استيعاب المنتجات الزراعية المحلية، إذ يشمل ذلك بعض المصانع التي تنتج «معجون الطماطم» والبقوليات بعد تأمين المواد الخام الزراعية، حيث يمثل ذلك أهمية بالغة يستفيد منها المزارعون الذين لا يستطيعون تسويق منتجاتهم وخسارتهم الفادحة جراء ذلك. ويلفت إلى أهمية تحويل المنتجات والمحاصيل الزراعية إلى مواد خام بدلاً من استيرادها في ظل الوضعية الراهنة للأسواق المحلية حيث تعاني من الإغراق وما يشكله من تهديد حقيقي للمنتج الوطني.

أخبار العالم

ارتفاع إنتاج النفط الإيراني

أفادت بيانات صادرة عن الأمانة العامة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» أن إيران أنتجت ثلاثة ملايين و188 برميلاً من النفط الخام خلال مارس/ آذار الماضي بزيادة 28 ألف برميل عن فبراير/ شباط لتتصدر دول المنظمة في زيادة الإنتاج، وفق ما نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» أمس السبت. وأظهر تقرير إبريل/ نيسان الصادر عن أمانة أوبك، أن أعضاء هذه المنظمة الـ 13 قد أنتجوا 26 مليوناً و604 آلاف برميل من النفط الخام خلال الشهر الماضي بزيادة ثلاثة آلاف برميل عن إنتاج فبراير/ شباط الذي سجل 26 مليوناً و601 ألف برميل من النفط الخام. وبحسب تقرير أوبك جاءت السعودية في المرتبة الأولى بإنتاج يومي مقداره تسعة ملايين و37 ألف برميل، وأحتل العراق المرتبة الثانية بانتاج يومي مقداره أربعة ملايين و194 ألف برميل، في حين حافظت إيران على مرتبتها الثالثة من الإنتاج بين الدول الأعضاء، بانتاج يومي ثلاثة ملايين و188 برميلاً. وأفاد التقرير أنه خلال الفترة المذكورة، زاد إنتاج ستة أعضاء من هذه المنظمة، لافتاً إلى أن الزيادة الأكبر في الإنتاج بـ 28 ألف برميل يومياً تتعلق بإيران.

تزايد مقاهي «الفرنشايز» في كوريا الجنوبية

قالت هيئة مكافحة الاحتكار في كوريا الجنوبية، إن عدد المقاهي المشغلة بنظام حق الامتياز (الفرنشايز) في الدولة ارتفع بأكثر من ثلاثة آلاف مقهى على أساس سنوي في عام 2022 وسط الطلب المتزايد على المواد الغذائية والمشروبات بعد جائحة كورونا وتوسيع العلامات التجارية ذات التكلفة المنخفضة. وبلغ عدد المقاهي المشغلة بنظام حق الامتياز في البلاد 26217 في نهاية عام 2022 بزيادة 13% عن 23204 في عام 2021 وفقاً للبيانات الصادرة عن لجنة التجارة العادلة وأوردتها وكالة يونهاب.